

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم السلطة فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالاديان المسموح بها في البلاد والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

(المادة الأولى)

الترخيص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بإقامة كنيسة السيدة العذراء بكفر دميان بحرجس التابع لقرية قطيفة مباشر مركزهيا، محافظة الشرقية، على قطعة أرض الموضحة بالرسم المرافق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٩٧ (٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٧٧

تعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن هيئة استاد القاهرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن هيئة استاد مدينة القاهرة ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧١ ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم قطاع الشباب والرياضة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٤ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧١ المشار إليهما النص الآتي :

مادة ٤ - يشكل مجلس إدارة هيئة استاد القاهرة على الوجه الآتي :

- رئيس جهاز الرياضة
- مساعد وزير الحربية
- مساعد محافظ القاهرة
- وكيل وزارة الإسكان والتعمير
- وكيل وزارة التخطيط
- وكيل وزارة المالية
- وكيل الوزارة المختص بجهاز الرياضة
- ممثل اللجنة الأولمبية المصرية
- مدير عام استاد القاهرة
- ثلاثة من المهتمين بشئون الرياضة يصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالشباب بناء على ترشيح رئيس جهاز الرياضة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٩٧ (٥ ديسمبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ؛ وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛ وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يحال السيد / محمد جلال عبدالعزيز عبد اللطيف المستشار بمحكمة استئناف أسيوط إلى المعاش لعدم استطاعته لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق ، وتسوية معاشه على أساس أربعة أحماس آخر مرتب كان يتقاضاه ، وبشرط الأزيد هذا المعاش عن الحد الأقصى المقرر بمقتضى قوانين المعاشات .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٩٧ (٥ ديسمبر سنة ١٩٧٧) -

أنور السادات